

Distr.: General
27 January 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الستون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج

المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات

بصفقتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة

بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة والعشرون

فيينا، ٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي

مذكرة من الأمانة

إضافة

١- عُقد اجتماع رسمي للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وألقى المدير التنفيذي كلمة في الاجتماع ركز فيها على أولويات المكتب لعام ٢٠١٧ وعلى مواضيع منها تحسين التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين في أوساط الموظفين، وتنفيذ إصلاحات إدارية مثل الاسترداد الكامل للتكاليف ونظام أوموجا، والوضع المالي للمكتب. وألقى ممثلو الأمانة عروضاً إيضاحية عن تعميم المنظور الجنساني في ممارسات المكتب وسياساته وبرامجه، وعمل فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب وعمل وحدة التقييم المستقل. واتفق الفريق العامل، خلال الاجتماع أيضاً، على التوصيات التي ستُعرض على كل من لجنة المخدرات في دورتها الستين ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة والعشرين للنظر فيها. وترد تلك التوصيات في مرفق هذه الوثيقة.

* E/CN.7/2017/1

** E/CN.15/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

ألف - مقدمة

١ - تنتهي الولاية الرابعة للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ووضعه المالي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧. وعملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٤/٢٠١٥، يُتوقع من كلٍّ من لجنة المخدرات في دورتها الستين ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة والعشرين في النصف الأول من عام ٢٠١٧ أن تجري استعراضاً وافياً لأداء الفريق العامل وأن تنظر في تمديد ولايته. وتمشياً مع سابق الممارسة ولتسهيل مشاورات اللجنتين، أعدَّ رئيسا الفريق العامل بياناً أقره الفريق العامل في اجتماعه غير الرسمي المعقود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وعُرض على الاجتماع المشترك للدورة التاسعة والخمسين المستأنفة للجنة المخدرات والدورة الخامسة والعشرين المستأنفة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وأدرج في التقرير الخاص بكلٍّ منهما. وتنطوي المقترحات الواردة أدناه بشأن عمل الفريق العامل مستقبلاً على مضمون البيان المقدم من رئيسيه.

باء - توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

٢ - أصدر الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي في اجتماعه الرسمي الذي عُقد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ التوصيات التالية لتتخذ فيها لجنة المخدرات في دورتها الستين ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة والعشرين:

١ - تمديد ولاية الفريق العامل

(أ) التأكيد مجدداً على كفاءة الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي في دعم العمل على تحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي، وذلك بمواصلة أداء وظيفته كمنبر للحوار فيما بين الدول الأعضاء وبينها وبين الأمانة بشأن صوغ وتنفيذ برامج المكتب، ومواصلة النقاش بشكل منتظم حول المسائل المالية وشؤون الحوكمة المتعلقة بالمكتب، مما يوفر الدعم للدور الرقابي الذي تضطلع به اللجنتان باعتبارهما هيئتين إداريتين؛

(ب) التأكيد مجدداً على دور لجنة المخدرات بوصفها جهاز صنع السياسات الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بالمسائل المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات وبوصفها الهيئة الإدارية لبرنامج المخدرات التابع للمكتب، ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفها الهيئة الإدارية التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وبوصفها الهيئة الإدارية لبرنامج الجريمة التابع للمكتب؛

(ج) الإعراب مرة أخرى عن قلقهم المستمر بشأن حوكمة المكتب ووضعته المالي، والإعراب عن إدراكهم للحاجة المتواصلة إلى معالجة ذلك الوضع بشكل عملي كفء قائم على التعاون وينحو إلى تحقيق النتائج؛

(د) التأكيد مجدداً على قرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨، وكذلك قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤؛

(هـ) اتخاذ قرار بتجديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعته المالي حتى موعد انعقاد الجزء المقرر عقده من دورتي اللجنتين في النصف الأول من عام ٢٠١٩، وهو التوقيت الذي ينبغي فيه للجننتين إجراء استعراض وافٍ لأداء الفريق العامل والنظر في تمديد ولايته؛

٢- عمل الفريق العامل مستقبلاً

الدعم المتواصل لتعزيز الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(و) التذكير بأن الفريق العامل ناقش في عدة مناسبات مسائل جمع الأموال لضمان توفر تمويل كاف وثابت ويمكن التنبؤ به، وسبل تحقيق توازن مستدام بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي للمكتب من أجل ضمان قدرته على إنجاز برامجه وإدامتها؛

(ز) التذكير أيضاً بأن الفريق العامل عكف على النظر في تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١٢/٥٨ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/٢٤ وأنه أُطلع على عملية التحوّل إلى النموذج التمويلي الجديد القائم على استرداد كامل التكاليف وعلى تطبيق نظام أوموجا؛

(ح) تكليف الفريق العامل بمواصلة دراسة ومناقشة الوضع المالي للمكتب وإدارته المالية بجملة سبل، منها ما يلي:

١٠. تلقّي تقارير عن عملية حشد الموارد وتيسيرها من أجل تعزيز البرامج العالمية والإقليمية للمكتب، مع توكيد احتياجات تلك البرامج من الموارد، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩؛

٢٠ مواصلة النقاش مع المكتب حول الجهود الرامية إلى المضي قدماً في تشجيع الجهات المانحة على توفير التمويل العام الغرض، بعدة سبل منها مواصلة زيادة الشفافية وجودة التقارير، والاستمرار في مناقشة أسباب انخفاض مستوى التمويل العام الغرض بغية إعادة تحقيق توازن ملائم بين الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض؛

٣٠ مواصلة النظر في التقدم المحرز في تنفيذ نظام استرداد كامل التكاليف وتطبيق نظام تكاليف الدعم البرنامجي وتخصيصها والأثر الناجم عن ذلك، بغية زيادة فعالية برامج المكتب الخاصة بالمساعدة التقنية وتحسين نتائجها؛

٤٠ تلقي تقارير عن أثر تطبيق نظام أو موحداً على تنفيذ برامج المكتب؛

الدعم المتواصل للترويج لنهج برنامجي متكامل

(ط) التذكير بأن الفريق العامل عاكف على متابعة ما يحزره المكتب من تقدم في تنفيذ نهج برنامجي متكامل يرمي إلى توثيق الصلة بين الولايات المعيارية وجوانب المساعدة التقنية التشغيلية، وتحسين الروابط بين السياسات وعمليات التخطيط الاستراتيجي والتقييم والعمل البرنامجي وتعبئة الموارد والشراكات مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

(ي) تكليف الفريق العامل بالقيام بما يلي:

١٠ مواصلة تعزيز الحوار المنتظم فيما بين جميع الدول الأعضاء وكذلك مع المكتب بشأن تخطيط وإعداد أنشطة المكتب التشغيلية، لا سيما فيما يخص برامجه العالمية والإقليمية بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩؛

٢٠ الاستمرار في تلقي المعلومات من المكتب عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإقليمية والعالمية المنفذة في إطار البرامج المواضيعية ذات الصلة، وكذلك عن التقدم المحرز في الانتفاع بالدروس المستفادة والتوصيات الناتجة عن أعمال التقييم التي تتم داخل المناطق الإقليمية وعبرها، مع الحرص على تحقيق التكامل فيما بين البرامج وأسساقها مع الإطار الاستراتيجي للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩؛

٣٠ مواصلة النقاش مع المكتب بشأن تنفيذ نظم الإدارة والميزنة القائمة على النتائج؛

الدعم المتواصل للترويج لثقافة تقييمية ضمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جميع مراحل تخطيط البرامج وصوغها وتنفيذها

(ك) التذكير بأن الفريق العامل اطلع على عروض إيضاحية عديدة عن النتائج المستخلصة من التقييم، وأن المشاركين أكدوا مجدداً في سياقها على أهمية وجود مهمة وظيفية

مؤسسية خاصة بالتقييم في المكتب، تكون مستدامةً وفعالةً ومستقلةً في عملها، وتركز على تنفيذ البرامج المتكاملة وأدائها وتأثيرها والاتساق مع ولايات المكتب؛

(ل) تكليف الفريق العامل بأن يدعو وحدة التقييم المستقل إلى ما يلي:

١٠ مواصلة تزويده بنتائج تقييمات برامج المكتب؛

٢٠ الاستمرار في الترويج لثقافة تقييمية على نطاق المكتب في جميع مراحل تخطيط البرامج وصوغها وتنفيذها؛

٣٠ مواصلة العمل مع المكتب على رصد تنفيذ التوصيات التي تُقدمها الهيئات الرقابية المعنية؛

٤٠ مواصلة العمل مع المكتب على تعزيز التنسيق بين هيئات التقييم ومراجعة الحسابات وغيرها من الهيئات الرقابية بهدف تكوين سلسلة متسقة من عمليات الرقابة على مشاريع المكتب وبرامجه؛

الدعم المتواصل من أجل تحسين التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي

(م) التذكير بأن الفريق العامل عاكف على مناقشة مسألة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في تركيبة ملاك موظفي المكتب كجزء من جهوده الرامية إلى تحسين حوكمة المكتب؛

(ن) تكليف الفريق العامل بالقيام بما يلي:

١٠ الاستمرار في معالجة مسألة التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي وتطورها بغية مناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تحقيق مزيد من التحسن في هذا المجال، بوسائل منها تكثيف جهود التواصل؛

٢٠ الاستمرار في تلقي معلومات محدّثة وشاملة، بما يشمل البيانات المصنّفة، بشأن تركيبة ملاك الموظفين وسياسات التوظيف في المكتب؛

الدعم المتواصل لتعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(س) التذكير بأن الفريق العامل عاكف على مناقشة مسألة تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج المكتب في إطار جهوده الرامية إلى مواءمة عمله مع المذكرة التوجيهية للمكتب بشأن تعميم المنظور الجنساني؛

(ع) تكليف الفريق العامل بالقيام بما يلي:

١٠ الاستمرار في معالجة مسألة تعميم المنظور الجنساني في سياسات المكتب وبرامجه من أجل مناقشة التدابير الممكن اتخاذها من أجل إدخال مزيد من التحسينات في هذا المجال؛

٢٠٠٠ الاستمرار في تلقي معلومات محدّثة وشاملة عن الأساليب المتبعة لتعميم المنظور الجنساني في سياسات المكتب وبرامجه؛

استعراض أعمال الفريق العامل من حيث الشكل والتنظيم

(ف) اتخاذ قرار بأن يعقد الفريق العامل اجتماعات رسمية وغير رسمية بما يتماشى مع الممارسة الحالية، وبأن يحدّد رئيسه مواعيد تلك الاجتماعات بالتشاور مع الأمانة؛

(ص) التأكيد من جديد على أهمية وضع الدول الأعضاء خطة عمل سنوية إرشادية، مع أخذ المساهمات المقدّمة من الأمانة في الاعتبار، لكي يهتدي بها الفريق العامل في عمله؛

(ق) المطالبة بتزويد الفريق العامل بالوثائق ذات الصلة بأيّ اجتماع سيعقده في غضون مدة لا تقلّ عن عشرة أيام عمل قبل الاجتماع؛

(ر) إقرار جدول الأعمال المؤقت للفريق العامل على النحو التالي:

١- الميزانية المدججة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين.

٢- حوكمة المكتب ووضعه المالي.

٣- تعميم المنظور الجنساني في ممارسات المكتب وسياساته وبرامجه.

٤- التقييم والرقابة.

٥- مسائل أخرى.